

نفي غرق مشروع «جزر العالم» عبدالرحيم: «أوكيانا» حافظت على أصولها وجدولت ديونها



جانب من عمومية أوكيانا

البنوك ليهو دلالة على السمعة الجيدة التي تتمتع بها شركة أوكيانا العقارية لدى هذه البنوك، وتنعكس أيضا قناعتها في القيمة الواقعية لعقارات الشركة في مملكة البحرين.

أما فيما يتعلق بمشروع الشركة «أوكيانا وورلد فيرست» الذي يغطي قارة استراليا ضمن مشروع «جزر العالم» بدبي في الإمارات العربية المتحدة، أكد عبد الرحيم أنه تكلفت جهود الشركة بدفع الرسوم المستحقة لحكومة دبي «دائرة الأراضي والإسلاك»، وذلك بعد مباحثات ممتدة، حصلت «شركة أوكيانا العقارية» على ترتيبات معينة من خلال خفض الرسوم المستحقة لتسجيل العقار رسميا لدى حكومة دبي، وبذلك حصلت الشركة على «شهادة ملكية العقار» بمساحة حوالي مليون وثمانين مئة وسبعون ألف متر مربع، وبذلك تستطيع الشركة تقديم هذه الشهادة لأي من المؤسسات أو البنوك المالية كضمان للحصول على التمويل اللازم لبدء أعمال التنقيب في المشروع مستقبلا. وبين عبد الرحيم بأنه قد تواترت الأخبار خلال الأشهر الماضية فيما تردد عن تعرض مشروع «جزر العالم» قبالة سواحل إمارة دبي للغرق، الذي تملك «شركة أوكيانا العقارية» مجموعة الجزر المكونة لمشروع «أوكيانا وورلد فيرست»، حيث أكد أن هذه المزاعم هي بناء على تقارير كيدية وغير صحيحة، وهي أتت في إطار نزاع قضائي ليست لشركة «أوكيانا العقارية» طرف فيه.

من جانب آخر وافقت عمومية الشركة أمس على بنود الشركة كافة والتي كان أبرزها تقرير مجلس الإدارة وتقارير مراقب الحسابات وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية والموافقة على عدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر 2010.

كتب باسم رشاد

شدد رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب في شركة أوكيانا العقارية د. نبيل جعفر عبدالرحيم على أن الشركة استطاعت المحافظة على أصولها العقارية والتي تمثل حقوق المساهمين في الشركة، وذلك من خلال استلام الشركة لوثائق التملك لعقاراتها في كل من مملكة البحرين ودبي بالإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة قروضها لأجل متوسط لاقتنا إلى ان هاتين الخطوتين هدفهما المحافظة على حقوق المساهمين من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على قدرة الشركة للاستفادة من أي تحسن مستقبلي لسوق العقار في المنطقة وبيعها بالأسعار المناسبة.

وقال عبد الرحيم خلال عمومية الشركة والتي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 73 في المئة، إن الشركة أتمت وبنجاح خلال عام 2010 تجديد اتفاقية القرض الجماعي مع مجموعة من البنوك البحرينية من خلال جدولة الدين معها لمدة ثلاث سنوات وبشروط منصفة وعادلة للطرفين.

وتابع « من أهم هذه الشروط حصول الشركة على ما قيمته خمس وعشرون في المئة من أي صفقة بيع لعقاراتها في مشروع «مدينة الحدائق المائية» بمنطقة السيف بمملكة البحرين بدلا من استحواذ البنوك على قيمة البيوع مقابل الدين، ومن خلال ذلك تحصل الشركة على تدفقات مالية ستساهم في البحث عن فرص استثمارية جديدة للشركة، بما يساهم أيضا في هيكلة نظامها المالي وانتقاء الفرص المناسبة، علما بأن البنوك المشاركة بالقرض الجماعي هي «البنك الأهلي المتحد في البحرين، وبنك المستقبل، والبنك البحريني السعودي».

وبين عبدالرحيم أن تجديد هذا القرض من قبل هذه

الشركة تتريث في الإدراج

لها غالبية الشركات جراء أحداث التراجع والانخفاضات، وهذا ما لا بدع مجالاً للشك في أن على الشركة أن تتريث بالدفع إلى الإسراع في ادراج الشركة، حتى لا تواجه ما لا يحمد عقباه، وفي سبيل المحافظة على حقوق المساهمين. وبين عبدالرحيم أن الشركة لديها مساهمات في كل من دار الاستثمار وشركة استحواء ومحفظة بحوالي 120 ألف دينار، وردا على سؤال أحد المساهمين أكد عبدالرحيم ان الشركة ستأخذ بعين الاعتبار طلب المساهم ببيع جزء من مشروعاتها لتمويل الجزء الآخر بدلا من أخذ القروض.

عن ادراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية قال عبدالرحيم إنه سبق أن قامت الشركة بالتقدم إلى سوق الكويت للأوراق المالية، بطلب ادراج الشركة في السوق، إلا أنه وحتى الآن لم تتسلم الشركة ما يفيد بقبول أو رفض طلبها خطيا من إدارة السوق، إلا أنه في نفس الوقت تأخذ الشركة بعين الاعتبار ما آل إليه السوق خلال عام 2010، من مؤشرات تفيد بأن العديد من الشركات التي كانت تنوي التقدم للإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية قد سحبت أوراقها خوفا من تعرضها حال الإدراج لانتكاسات مالية، كالتي تعرضت